أغلقت على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

الضغوطات البيعية تلقي بظلالها على مجريات البورصة

■ موجات متلاحقة من الضغوطات على الأسهم شملت جميع القطاعات في أداء متواضع منذ البداية

■ كان لافتا في مسار الأداء الدخول القوي لصناديق استثمارية على اسهم الشركات الكبيرة التشغيلية فضلا عن أسهم البنوك الرائدة

■ لايزال السوق بانتظار إعلانات الشركات عن الربع الأول من هذا العام وسط حالة من الترقب في بعض فترات الجلسة

■ الحركات المضاربية سيطرت على عموم الأسهم وأخذت الصغيرة منها نصيباً وافراً ما جعل المستثمرين يتجهون عشوائيا للخروج منها

تراجع أداء السوق

شهدت جلسة تداولات سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» موجات متلاحقة من الضغوطات البيعية التي شملت أسهما عدة في جميع القطاعات في اداء شبه فاتر منذ بداية التداول وحتى الاغلاق ملقية بظلالها على المؤشرات الرئيسية لتقفل في المنطقة الحمراء.

وعلى الرغم من ضعف الاداء العام فان حالة من الاقبال جرت على اسهم مجموعة تعتبر من اهم صناع السوق نظرا للمستويات السعرية التي وصلت اليها والتي كانت متوسطة القيمة مما جعلها في بؤرة اهتمامات المتداولين الافراد والمؤسسات على حد سواء.

وكان لافتا في مسار الاداء الدخول القوي لصناديق استثمارية على اسهم الشركات الكبيرة التشغيلية فضلا عن اسهم البنوك الرائدة التي شهد بعضها عمليات تبادل كانت دافعا لدخول تلك الاسهم في منطقة اكثر امانا مما يشير الى انها ستستمر على حالها حتى نهاية الاسبوع على اقل تقدير.

ولايزال السوق بانتظار اعلانات الشركات التي لم تعلن عن بياناتها المالية عن الربع الاول من هذا العام وسط حال من الترقب في بعض فترات الالجلسة لتساهم هذه الحالة بارتفاع موجة البيع مما دفع بالمتداولين الى الخضوع الى تحركات عشوائية لترك بعض الاسهم التي وصلت الى الحدود الدنيا.

ولليوم الثالث على التوالي سيطرت الحركات المضاربية على عموم الاسهم التي تم تداولها في الجلسة وقد اخذت الاسهم الصغيرة منها نصيبا وافرا مما جعل بعض المستثمرين يتجهون عشوائيا للخروج من بعض تلك الاسهم في حين شهدت الاسهم الكبيرة ارتفاعات تدريجية رغم التصحيح والضغط بهدف التجميع.

يذكر ان المؤشر السعري اغلق منخفضا نحو 0.04 نقطة ليصل الى مستوى 7483.9 نقطة في حين بلغت كمية الاسهم 219.8 مليون سهم وجرى تداولها من خلال 5061 صفقة بقيمة وصلت الى نحو 23.16 مليون دينار.

وعلى صعيد اخر عقدت لجنة سوق الكويت للاوراق المالية اجتماعا برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج وناقشت بعض المستجدات المتعلقة بتطوير اداء البورصة.»

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة بواقع 0.04 نقطة للمؤشر السعري و0.49 نقطة للوزني و1.8 نقطة لـ «كويت 15».

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 23 مليون دينار في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 219 مليون سهم وبعدد صفقات بلغت 5061 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «الديرة» و«اسكان» و«ادنك» و«منازل» و«ميادين» الاكثر تداولا في حين جاءت اسهم شركات «بورتلاند» و«ك تلفزيوني» و«أرجان» و«الديرة» و«بحرية» الاكثر ارتفاعا.

وفي تعليقه على اداء الجلسة قال «محمد نصار» ان جميع مؤشرات السوق الكويتي تشير الى وجود انطلاقة قوية سيشهدها السوق الفترة المقبلة، ويعد الانخفاض والتذبذب الكبير الحاصل في السوق بسبب الأداء المضاربي المسيطر على المتداولين وهو الواضح من خلال ضعف وتدني مستويات السيولة وضعف القوة الشرائية والطلبات في السوق، لذلك تكرر الإشارة إلى أن هناك العديد من الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية وتوزيعات تفوق التوقعات، بالإضافة لوقوف هذه الأسهم عند مستويات دعم فنيا جيده ويحدث عليها عمليات تجميع واضحة وقد تكون متعمدة وذلك خلال سير جلسات التداول السابقة.

وعلى الجانب الأخر انهى المؤشر الوزني تعاملاته على تراجع نسبتة 0.1 في المئة ليغلق عند مستوى 495.65 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على على تراجع نسبته 0.15 في المئة ليغلق عند مستوى 1215.33 نقطة.

ومن جانبه أشار «ناشي العدواني» محلل فني للأسواق المحلية والعالمية أن الجلسة كانت فاترة من حيث الأداء حيث أقفل المؤشر السعري عند نفس مستويات اقفاله بالجلسة الأمس بأحجام تداول أقل وانخفاض بالقيمة وذلك لحيرة المستثمرين وترددهم هذا ما شهدناه فنيا أما مستويات الدعم حاليا فأصبحت عند 7350 نقطة والمقاومة عند 7525 + 7600 نقطة.

1.1 مليون دينار حصة «إستراتيجيا» من أرباح «المركز»

اعلنت شركة استراتيجيا للاستثمار «استراتيجيا» ان حصتها من ارباح شركة المركز المالي الكويتي «المركز» سوف تبلغ 1.1 مليون دينار تقريبا، وذلك حسب قرار الجمعية العمومية للأخيرة والمنعقدة في 17 ابريل 2014.

واوضحت «استراتيجيا» انه لن يكون لذلك اي اثر على الارباح والخسائر للبيانات المالية في الربع الثاني لعام 2014، وذلك باعتبار ان «المركز» شركة زميلة يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية حسب معايير المحاسبة الدولية.

وكانت «استراتيجيا» قد اعلنت اواخر شهر فبراير الماضي عن بياناتها المالية للعام الماضي مُحققة ارباحاً بلغت 3.36 ملايين دينار تقريباً مقابل ارباح بنحو 11 الف دينار عن عام 2012.

اما «المركز»، فاعلن عن ارباح سنوية للعام الماضي بلغت 6.23 ملايين دينار تقريباً مقابل ارباح بنحو 4.06 ملايين دينار في عام 2012.

تراجع التداولات

شهدت تعاملات تراجع في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 227.2 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 356.3 مليون سهم في الالجلسة السابقة بتراجع نسبته 36.2 في المئة.

كذلك قيم التداول فقد جاءت على تراجع لتبلغ 23.6 مليون دينار، مقابل 29.5 مليون دينار في الالجلسة الماضية بتراجع نسبته 20 في المئة.

وجاءت الصفقات هي الأخرى على تراجع 5288 الف صفقة مقارنة مع عدد صفقات بلغ 7134 الف صفقة كانت في الالجلسة الماضية لتكون الصفقات قد تراجعت بنسبة 25.9 في المئة.

ومن الناحية الفنية يرى نصار انه مازالت هناك فرصة امام المؤشر السعري لإغلاق تداولات الأسبوع فوق مستوى 7500 نقطة، لكن الأهم هو دخول سيولة جديدة إلى السوق تعيد معها قيم التداول فوق مستوى 40 د.ك، ويتوقع أن حالة الترقب لبيانات الربع الأول ونتائج الجلسة مجلس الأمة لها دور في تدني معدلات وقيم التداول وتذبذب مؤشرات السوق.

على رأس القيم

استطاع سهم «الديرة» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 30.6 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 463 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.2 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 39.5 فلس.

أما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «وطني» بقيم تداول بلغت 2.4 مليون دينار، وأحجام 2.5 مليون سهم من خلال 46 صفقة.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «بورتلاند» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 6.6 في المئة بإغلاقه عند مستوى 1.300 فلس، تلاه سهم «ك تلفزيوني» بنسبة 6 في المئة وسعر 44.5 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «أرجان» بارتفاع 5.4 في المئة وسعر 194فلس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بالجلسة فكان سهم «فيوتشر كيد» بنسبة تراجع 8.9 في المئة ليغلق عند مستوى 102 فلس تلاه سهم «الراي» بانخفاض نسبته 7.2 في المئة بإغلاقه عند مستوى 128 فلسا، وكذلك سهم «ايفا فنادق» تراجع بنسبة 6.1 في المئة، ومستوى سعري 244 فلسا.

ويتوقع العدواني ان يتذبذب المؤشر مابين تلك المستويات واي تغيير سيحدث عند كسر الدعم لمواصلة الهبوط أو اختراق المقاومة للدخول بحركة صاعدة.

قطاعات ترتفع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد انهت اغلبها تعاملات على ارتفاع، حيث ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه الارتفاعات قطاع «النفط والغاز» بنمو نسبته 0.8 في المئة، تلاه قطاع «خدمات مالية» بمكاسب 0.3 في المئة، وحل ثالثا قطاع «سلع استهلاكية» أيضا بنمو 0.3 في المئة، وعن التراجعات فقد تصدرها قطاع «الاتصالات» الذي ارتفع بنسبة 1.9 في المئة، تلاه قطاع «خدمات استهلاكية» بخسائر 1.3 في المئة، وحل ثالثا قطاع «التأمين» بتراجع 0.5 في المئة واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع»، وقطاع «رعاية صحية».

خلال لقاء وفد من «هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية»

المدعج: الكويت حريصة على تعزيز العلاقات التجارية الخليجية

المدعج متوسطا الحضور

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج حرص الكويت على تعزيز وتقوية اواصر العلاقات التجارية الخليجية ايمانا منها بالدور الفعال الذي تلعبه تلك العلاقات في مسيرة التعاون الخليجي.

وقال المدعج في كلمة القاها في اللقاء المشترك الـ «29» بين الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ورؤساء مجالس غرف التجارة والصناعة في دول الخليج امس ان الكويت تدرك اهمية القطاع الخاص الخليجي في اثراء مسيرة التعاون المشترك لدول المجلس وتقوية منظومة الاقتصاد الخليجي. واوضح ان اللقاء يعد خطوة مهمة من اجل تسهيل حركة التبادل التجاري بين دول المجلس وايجاد سوق خليجية مشتركة «وهي كلها مشاريع تحقق الانتقال من اطار التعاون الى بوتقة الاتحاد على كافة الاصعدة التجارية والاقتصادية والاجتماعية».

واكد اهمية تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون والذي يلعب فيه القطاع الخاص دورا محوريا مشددا على ضرورة استكمال الخطوات المتعلقة بالاتحاد الجمركي لدول المجلس وتطورات السوق الخليجية المشتركة والتي تناولتها القمة الخليجية التي عقدت في الكويت في ديسمبر الماضي.

من جانبه قال رئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني ان اللقاء المشترك الذي يعقد دوريا يهدف الى ايجاد اقصى قدر ممكن من التناغم والانسجام بين جهود وتطلعات القطاع الخاص من جانب ورؤى وتوجهات الحكومات الخليجية من جانب اخر.

واضاف ان اعطاء الدور التنموي للقطاع الخاص الخليجي هو السبيل الامثل لتأهيل الاقتصادات الخليجية في تبوؤ المكانة الدولية التي تستحقها «وبذلك نكون قادرين على الصمود امام الازمات المالية المتتالية والتعامل مع المتغيرات الدولية المتسارعة بكفاءة وشفافية».

واوضح ان المرحلة المقبلة من التعاون الخليجي تتطلع الى مشاركة القطاع الخاص بشكل اكبر في كل نواحي التكامل والتنمية والوحدة الاقتصادية مشددا على ضرورة ان يكون القطاع الخاص لاعبا اساسيا في عملية التنمية والتطور التي تنشدها دول الخليج.

واشار الى اهمية الدور الذي تلعبه الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في توحيد الرؤى وتطبيق القرارات المتخذة في شأن الوحدة الاقتصادية الخليجية مؤكدا اهمية الاستفادة والتعلم من التجارب العالمية التي اثبتت نجاح القطاع الخاص في تطبيق برامج التنمية بشتى انواعها.

من جهته قال رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم ان الكويت طرحت عام 1976 فكرة عقد اول مؤتمر لغرف تجارة الدول العربية الخليجية انطلاقا من ثقتها ذلك الحين بان التكامل الاقتصادي بين دول الخليج هو الحالة الطبيعية وان تجزئة اقتصاداتها هي الحالة الاستثنائية.

واضاف ان مسيرة الوحدة الاقتصادية الخليجية شهدت خطوات ايجابية على الرغم من الاحداث الخطيرة التي شهدتها المنطقة في العقود الاخيرة «ومن الانصاف ان نقر بان هذه الخطوات جاءت اقصر من التطلعات وابطأ مما نفرضه حركة التغيير حولنا».

تقر توزيع 20 في المئة أرباحاً على المساهمين

الحميضي: 12.9 مليون دينار أرباح «التسهيلات» خلال 2013

كتب محمد إبراهيم

أعلنت شركة التسهيلات التجارية «التسهيلات»، على إثر إنعقاد الجمعية العمومية للشركة اليوم الذي عقد اليوم، وعلى ضوء التقرير السنوي الرابع والثلاثين عن أعمال ونتائج الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، عن مصادقتها على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وإقرار الميزانية العمومية وحسابات أرباح وخسائر الشركة.

أعلنت «التسهيلات» تحقيق صافي ربح بلغ 12.9 مليون دينار كويتي، وأقرت الجمعية العمومية للشركة إقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بواقع 20 في المئة «عشرون فلسا عن كل سهم» وبذلك بلغت الأرباح الموزعة 10.3 ملايين دينار.

كما بلغت نسبة الحصة السوقية لشركة التسهيلات التجارية من إجمالي القروض الاستهلاكية حوالي 16 في المئة، في حين وصلت حصة الشركة في سوق شركات التمويل المحلية إلى أكثر من 65 في المئة، مما يعكس نجاح نموذج الأعمال الذي تعتمده الشركة من ناحية انتشار فروعها في مناطق حيوية، بالإضافة إلى مكاتبها التمثيلية في جميع معارض السيارات بالكويت.

وفي معرض تعليقه على انعقاد الجمعية، قال عبد الله سعود الحميضي، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة التسهيلات التجارية: « واصلت شركة التسهيلات التجارية خلال العام 2013 تحقيق نجاحات متواصلة كما في السنوات الماضية. فعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية العالمية واستمرار انخفاض الفائدة على الدينار الكويتي وبقائها عند أدنى مستوياتها تاريخيا، فقد تمكنت شركة التسهيلات التجارية بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها العاملون فيها من تحقيق أرباح صافية بلغت 12.9 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض قدره 18.9 في المئة عن العام الماضي. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض المبالغ المفرج عنها من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والتي بلغت 2.6 مليون دينار في العام 2013 مقارنة بـ 4.8 ملايين دينار في العام السابق، وذلك نظرا لتحصيل مبالغ من صندوق المتعثرين في العام الماضي. إضافة إلى معدل الفائدة المنخفضة على محفظة التسهيلات الائتمانية والتي أدت أيضا إلى انخفاض إيرادات التسهيلات الائتمانية إلى 17 مليون دينار بنسبة 11.9 في المئة عن العام الماضي.

عبدالله الحميضي

وتابع الحميضي: « لقد استطاعت شركة التسهيلات التجارية خلال العام 2013 استقطاب عدد كبير من العملاء، سواء على مستوى الشركات أو الأفراد، وذلك بفضل التزامها بإطلاق أفضل الحلول والمبادرات التمويلية في السوق المحلي خلال العام 2013، بهدف منح عملائها أكبر قدر من المرونة لتمويل احتياجاتهم.

وقد تم خلال عام 2013 ترتيب ثلاثة قروض بالدينار الكويتي بمبلغ 30 مليون دينار كويتي، ولدى الشركة خطوط إئتمان لعام 2014 بما يعادل 30 مليون دينار كويتي. ومجلس الإدارة على ثقة تامة بقدرة الشركة على ترتيب عمليات تمويل إضافية بأفضل الأسعار بما يعكس الملاءة المالية للشركة وسمعتها العريقة».

وإختتم الحميضي كلمته بالقول: «أود باسم مجلس إدارة شركة التسهيلات التجارية أن انتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا وإمتناننا لجميع عملاء الشركة، ولكل من ساهم معها خلال هذه السنة في تحقيق أهدافها من الجهات الرسمية والبنوك والمؤسسات المالية والتجارية، كما نتوجه بالشكر إلى إدارة الشركة وجميع موظفيها على تفانيهم وكفاءتهم التي مكنتنا من تحقيق سنة أخرى من النجاح والتطور».